مسؤول أمريكي: بومبيو رفض التحقيق في بيع أسلحة للرياض

التغيير

كشف مفتش بالخارجية الأمريكية عزله الرئيس دونالد ترامب، الشهر الماضي، عن أن وزير الخارجية مايك بومبيو رفض حضور تحقيق بشأن مبيعات سلاح لآل سعود.

وبحسب وكالة "رويترز" أفاد تقرير صدر، اليوم الأربعاء، بأن ستيف لينيك، مفتش عام بالخارجية الأمريكية عزله ترامب سابقاً، قال للمشرعين إن بومبيو رفض حضور مقابلة في إطار تحقيق يجريه مكتبه بشأن قرار إعلان "حالة طوارئ وطنية" من أجل تبرير مبيعات سلاح لآل سعود.

وأُقيل المفتش العام من منصبه يوم 15 مايو؛ ليصبح الأحدث على قائمة مسؤولين عزلهم ترامب من جهات رقابية حكومية.

ويشعر أعضاء بالكونغرس، ومنهم بعض الجمهوريين بالإضافة إلى الديمقراطيين، بالقلق من أن قرارات

العزل هذه قد تحول دون وجود رقابة كافية على أداء الحكومة، حيث إن مهمة المفتش العام منع الاحتيال وإساءة استغلال المال العام.

وفتح الديمقراطيون تحقيقاً، يوم الثالث من يونيو، شمل مقابلة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ مع لينيك.

وقال لينيك في المقابلة إن بومبيو وافق فقط على تقديم بيان مكتوب، في حين كان مكتب لينيك يحقق في المبيعات.

وقالت وزارة الخارجية إن التحقيق خارج نطاق اختصاص لينيك، مضيفة أن الأخير أبلغ بومبيو بأنه طبقاً للقانون الصادر عام 1980 فإن "مراجعة تنفيذ السياسات من اختصاص المكتب".

وكان لينيك لدى فصله يحقق في قرار ترامب إعلان حالة طوارئ وطنية، العام الماضي؛ من أجل بيع أسلحة لآل سعود رغم اعتراضات الكونغرس.

وقال لينيك كذلك إن مكتبه كان يجري تحقيقات أخرى عندما جرى فصله، منها مراجعة مسألة إصدار تأشيرات هجرة خاصة.

من جهته علق بومبيو على التقرير معتبراً أن المحقق المطرود من وزارته، ستيف لينيك، كان "غير صالح".

جدير ذكره أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خضع لمساءلة مكثفة، العام الماضي؛ لإعلانه حالة طوارئ وطنية من أجل بيع أسلحة إلى المملكة، دون موافقة الكونغرس.

ويشترط القانون الأمريكي الحالي على السلطة التنفيذية إخطار الكونغرس رسمياً بنية بيع أسلحة إلى دولة أجنبية، ويعطي مدة 30 يوماً للكونغرس (النواب والشيوخ) من أجل وقف عملية البيع.